

زيد». أي أنكر أن يكون هذا قولاً للمالك أو لأحد من أصحابه .

وكقوله في الحيض⁽⁵¹¹⁾: «وقال ابن نافع⁽⁵¹²⁾ واستظهار ثلاثة أيام وأنكره سحنون». أي أنكر نسبته إلى مالك ولم ينكر كونه قولاً لابن نافع . وكقوله في القصر: «وقال ابن الماجشون⁽⁵¹³⁾: إن قصر في ستة وثلاثين ميلاً أجزأه وأنكر». أي أنكر أن يكون لابن القاسم . .

وكقوله في النكاح⁽⁵¹⁴⁾: «وإذا أنكرت المرأة داء الفرج فقال ابن القاسم: لا ينظر إليها النساء، وأنكره سحنون» أي أنكر منع النظر⁽⁵¹⁵⁾.

فصل

قد يخرج المؤلف عن قاعدته⁽⁵¹⁶⁾ في مقابل المعروف فقد يجعله تخريجاً كقوله في الأيمان [والنذور⁽⁵¹⁷⁾]: «والنسيان في المطلق كالعمد على المعروف، وخروج الفرق من قوله: ان حلف بالطلاق إلى آخره». قال ابن عبد السلام: فإن قلت: قد قابل المؤلف المعروف بالمخرج، وخروج عن قاعدته في مقابلة المعروف بالمنكر ومقابل⁽⁵¹⁸⁾ المنصوص بالمخرج. قلت: [لا تنافي⁽⁵¹⁹⁾] بين مقابل /

(511) في (ح): الحائض: انظر جامع الأمهات ورقة 13 (ب).

(512) هو أبو محمد عبد الله بن نافع، مولى بني مخزوم المعروف بالصائع. روى عن مالك، وتفقه به، وكان مفتي المدينة بعد مالك، ولم يكن صاحب حديث. سمع منه سحنون، وروى عنه يحيى بن يحيى بن سماعه مقرون بسماع أشهب في العتبية. توفي سنة 186 هـ.

ابن عبد البر: الإقتضاء ص 57/56. القاضي عياض: ترتيب المدارك ج 3 ص 128.

(513) في الأصل و (ح): ابن القاسم. انظر جامع الأمهات ورقة 26 (ب) و 27 (أ).

(514) انظر جامع الأمهات ورقة 67 (أ).

(515) عبارة (ت): وأنكره سحنون ومنع النظر إليها.

(516) في (ت) إعادته.

(517) ما بين القوسين ساقط من (ح). انظر جامع الأمهات ورقة 67 (أ).

(518) في (ت): وقابل.

(519) ما بين القوسين ساقط من الأصل. وعبارة الأصل قلت للسائل.